

المؤسسات المعلوماتية ودورها في بناء السياسات الوطنية للمعلومات

دراسة تحليلية لواقع الحال بالدولة الليبية

♦ د. عزة ابوبكر المنصوري

المستخلص:

تأتي هذه الدراسة في إطار الاهتمام بالدور الذي يجب أن تؤديه المؤسسات المعلوماتية والقائمون عليها في بناء السياسة الوطنية للمعلومات، حيث نسعى من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية إشراكها والقائمين عليها في بناء السياسات المعلوماتية الوطنية لما لهما من دراية وقدرة على تعزيز المفاهيم المرتبطة بالمعلومات، ومجالات استخدامها والتحكم بها. فالمؤسسات المعلوماتية هي المعنية بالحصول على المعلومات وتوظيفها والتحكم بها وبثها بالدرجة الأولى، هذا إلى جانب قدرتهم على تحديد وفهم السلوك المعلوماتي لأفراد المجتمع، وتحديد نقاط القوة والضعف في البناء المعلوماتي للدولة.

غير أن واقع الحال يظهر استبعاد هذه الشريحة وتغيب دورها بشكل جزئي وفي أغلب الأحيان يكون التغيب كلياً. ويظهر البحث المبدئي أن الوضع الراهن بالدولة الليبية غير مشجع فيما يتعلق بسياساتها الوطنية مع ما تمر به من تخطيط وفوضى على الصعيد السياسي والاقتصادي والذي القى بظلاله على الجانب المعلوماتي بالدولة.

وللوقوف على استقرائات الموضوع وتحديد الوضع الراهن للسياسة المعلوماتية بالدولة الليبية تم اعتماد منهج دلفي لاستقراء آراء عشرين خبيراً من خبراء المعلومات، ممن لهم خبرة علمية وعملية لا تقل عن 20 عاماً في مجال الخدمة المعلوماتية، وذلك لأجل الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة والمتمثل في:

- هل للمؤسسات المعلوماتية دور في رسم السياسة المعلوماتية الوطنية في الدولة الليبية؟ ويتفرع عنه مجموعة من التساؤلات المتمثلة في:
- ما الذي يمكن أن يضيفه أخصائي المعلومات للسياسة المعلوماتية؟

– ما المعوقات التي تحول دون إشراك المؤسسات المعلوماتية في صناعة السياسة المعلوماتية؟

– ما الرؤي التي تتطلع لها المؤسسات المعلوماتية؟

وبناء على ما مضى توصلت الدراسة لجملة من النتائج والتوصيات يأتي في مقدمتها ضرورة إسهام المكتبيين وأخصائي المعلومات في وضع السياسة الوطنية للمعلومات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المعلوماتية، السياسة الوطنية للمعلومات، المؤسسات المعلوماتية، أخصائي المعلومات، الدولة الليبية.



Information institutions and their role in building national information policies: an analytical study of the reality of the situation in the Libyan state

Dr. Azza A Abubaker

Abstract:

The main aim of the study is to explore the role that information institutions and those responsible for them must play in building the national information policy. Through this study, we seek to highlight the importance of involving them and those responsible for them in building national information policies because of their knowledge and ability to enhance the concepts related to information, and the areas of its use and control. Information institutions are primarily concerned with obtaining, using, controlling, and disseminating information, in addition to their ability to identify and understand the information behavior of members of society, and identify the strengths and weaknesses of the state's information construction.

However, the reality of the situation shows the exclusion of this segment and the partial absence of its role, and in most cases the absence is complete. Initial research shows that the current situation in the Libyan state is not encouraging with regard to its national policies, with the confusion and chaos it is experiencing at the political and economic levels, which has cast a shadow on the information aspect of the state.

In order to investigate the topic and determine the current situation of information policy in the Libyan state, the Delphi method was adopted to extrapolate the opinions of twenty information experts, who have scientific and practical experience of not less than 20 years in the field of information services, in order to answer the main question posed by the study, which is:

- Do information institutions have a role in drawing up the national information policy in the Libyan state? It results from a set of questions:
- What can an information specialist add to information policy?
- What are the obstacles that prevent the involvement of information institutions in information policy making?
- What visions do information institutions aspire to?





Based on the above, the study reached a number of results and recommendations, the first of which is the need for librarians and information specialists to contribute to developing the national information policy.

Key words: information policy, national information policy, information institutions, Libya.

المقدمة:

احتلت المعلومات في مجتمعاتنا المعاصرة موقعاً متميزاً ودوراً بارزاً، تزايد مع السنوات والتغيرات المتسارعة والتي جعلت منها محور ارتكاز ومحركاً فاعلاً في مختلف الأنشطة البشرية خاصة بعد الانتشار الواسع لتطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات، والتي أدت إلى زيادة تدفق وانسياب المعلومات، على الصعيد المحلي والدولي، ولقد أدركت البلدان الصناعية المتقدمة هذه المسألة مبكراً، وأخذت تتعامل مع المعلومات بدرجة كبيرة من الاهتمام، وتمكنت من توظيفها وتطويرها وتحقيق تطوراً مذهلاً مما جعلها تتعامل معها كثروة وطنية لا تقل أهمية عن الموارد البشرية والاقتصادية (1). كما رسخت لديها ثوابت علمية في التعامل مع المعلومات واستخدامها في مجالات الحياة المختلفة حيث اعتمدت كشرط ضروري في عمليات رسم السياسات وتحديد اتجاهات ومنهجية التطور واتخاذ القرارات المباشرة، وغدت المعلومات وتقنياتها شعار المرحلة الحالية والمقبلة، وأصبح معيار نجاح أي مؤسسة أو دولة بما تملكه من معلومات، فبدونها لا يمكن استثمار الموارد الأخرى (2).

لهذا أصبح لزاماً على الدول العمل على وضع سياسات من شأنها أن تعمل على إتاحة وتسهيل الاستفادة من المعلومات، وتوفير البيئة المناسبة لإدارتها. خاصة بعد أن أصبحت تصنف الدول لدول غنية بالمعلومات وأخرى فقيرة معلوماتياً.

وتختلف الدوافع التي تحفز الدول لبناء سياسة معلوماتية، فالدول المتقدمة تعمل على إنشاء وتطوير سياساتها المعلوماتية خوفاً منها من الاضمحلال والانهيار الاقتصادي، بينما تعمل الدول النامية على وضع سياسات وطنية للمعلومات لرغبتها في الارتقاء والبلوغ إلى المجتمع الاقتصادي من خلال استثمارها وتوظيفها للمعلومات (3). ففي عام 1976 م تم إقرار برنامج عام للمعلومات ضمن أحداث المؤتمر التاسع عشر عقبه تحديد واضح لأهداف السياسة المعلوماتية في المؤتمر العشرين الذي عقد سنة 1978 م، وتضمنت الأهداف خمسة أنشطة رئيسية يتكفل بها البرنامج العام للمعلومات بمنظمة اليونسكو تمثلت

في: (4)





- تشجيع صياغة سياسات وحفظ المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
 - تشجيع ونشر النظم والمعايير في مجال المعلومات.
 - الإسهام في تطوير البنى الأساسية للمعلومات.
 - تطوير نظم المعلومات المتخصصة في مجالات التعليم والثقافة والاتصال والعلوم التقنية والاجتماعية.
 - تشجيع وتدريب وتعليم المتخصصين والمستفيدين من المعلومات.
- ومن هنا برز الاهتمام بوضع السياسات المعلوماتية من خلال ما قدمته العديد من الدراسات التي سعت لاستقراء واقع السياسات المعلوماتية على الصعيد المحلي والعالمي، والتي حاولت أن ترصد واقع السياسات المعلوماتية، وتحدد أهم ما يجب أن تتضمنه من محاور، ويركز هذا النوع من الدراسات على ترسيخ المفاهيم والنظريات العملية المتعلقة به، ومن هذه الدراسة دراسة ناجية قموح (5) والتي حاولت من خلالها إبراز دور المعلومات العلمية والتقنية في التنمية العلمية الشاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع المعلومات الجزائري يفتقد إلى البنية المعلوماتية الجيدة مما أضعف قدرته على أحداث التنمية والتطور، كما هو معروف بالحالة الراهنة لواقع قطاع المعلومات وسياسة المعلومات محددة معوقات قيامها، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على تحليل الإنتاج الفكري الصادر في هذا المجال واستخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية كأداتين أساسيتين لتجميع البيانات، وقد قدمت الدراسة مقترحات بشأن قطاع المعلومات والبنية الداعمة لبناء سياسة وطنية للمعلومات العلمية والفنية والتقنية حيث أن قطاع المعلومات الجزائري يفتقد إلى كل ما سبق ذكره.
- هذا وقد تناولت حنان بيزان (6) بالدراسة التخطيط لبنية أساسية لمجتمع المعلومات بالدولة الليبية، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي يمكن اعتمادها كنقطة انطلاق نحو فهم الأسس البنائية لخلق مجتمع المعلومات، مؤكدة على ضرورة التخطيط الجيد وتعزيز الوعي بأهمية الوصول إلى المعلومات وتوظيفها والتحكم فيها، وقد أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالسياسات الوطنية كأحد الخطوات التي تقود إلى مجتمع المعلومات. كذلك فقد أكدت على وجود تخطيط في عملية التخطيط لسياسة المعلومات بالدولة الليبية وعدم تماشيها مع ما ورد في تعريف كرسيانو.



وفي ذات السياق قدم أحمد فضيل (7) دراسة هدفت لإبراز ضرورة صياغة سياسة وطنية معلوماتية وأهميتها في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجعل إعداد مثل هذه السياسات من أولويات الدول. حيث أشارت الاتجاهات الإحصائية بأن مستويات الإدارة ليست مهمة بالوضع المعلوماتي بالدولة، أوصت الدراسة بضرورة اعتراف السلطات الوطنية وجميع فئات المجتمع بالمعلومات كمورد وطني، إلى جانب ضرورة الاستغلال الفاعل والأمثل للمعلومات والبيانات وكذلك المعرفة والخبرة في جميع المجالات. ومن الدراسات التي سلطت الضوء على أهمية وجود سياسة معلوماتية وطنية دراسة سوسن ضملني (8) حيث تناولت بالدراسة تحديد دور السياسة الوطنية للمعلومات في تحقيق الأمن الفكري والوعي المعلوماتي لدي طلاب المرحلة الثانوية وطالباتها في مدينة جدة. وقد رصدت الدراسة وجود مؤثرات عديدة تؤثر على الأمن المعلوماتي للطلبة وأن معالجتها تتم من خلال استهداف السياسة الوطنية للمعلومات وسائل الإعلام.

هذا وهدفت الدراسة المعدة من قبل آية سالم أحمد حفي (9) إلى التعرف على واقع السياسة الوطنية للمعلومات بمصر، حيث تم استخدام منهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى ضعف السياسة الوطنية للمعلومات الموجودة بمصر وأنها لا ترتقي بالمستوي المنشود، وعليه فقد قدمت برنامجا مقترحا لسياسة وطنية تُثلي للدولة المصرية، وكغيرها من الدراسات لم يتم الاهتمام بنتائجها وترجمتها على أرض الواقع. ومنها ما قام به فهد بن مصطفى بإجراء دراسة للتعرف على واقع السياسة الوطنية للمعلومات في المملكة السعودية من خلال إثراء الإنتاج الفكري في مجال السياسات وطريق استعراض تجارب دول العالم الأخرى(10).

وتبرز دراسة نعيمة بن ضيف (11) دور الجامعات الجزائرية في عملية بناء النظام الوطني للمعلومات، وأجريت الدراسة على مكاتب جامعة قلمة، واستخدام الاستبانة والمقابلة مع مسؤولي المكاتب والمكتبيين، وقد كشفت الدراسة ضعف المكاتب الجامعية الجزائرية من حيث تجهيزاتها، الموارد المالية، الموارد البشرية المؤهلة، الأرصدة الوثائقية، الخدمات المقدمة، والتقاعس في تأدية المهام والوظائف الموكلة لها في إطار بناء نظام وطني للمعلومات.

وقد قدم Gaonet N Otiike (12) دراسة حاول فيها تحليل وفهم الوضع الراهن للتعاون بين المكاتب في كينيا، وتقديم وصف موجز للبنية التحتية للمعلومات في البلاد، حيث تبين وجود العديد من العراقيل التي



تعيق عملية التعاون على الرغم من الجهود المبذولة لخلق برامج تعاونية، كما أكدت الدراسة أنه يمكن التغلب على العديد من هذه العراقيل من خلال وضع سياسة وطنية للمعلومات.

هذا وقد تناولت دراسات أخرى السياسة المعلوماتية من منظور نظري وتصنف مثل هذه الدراسات على أنها دراسات تأطيرية تعمل على ترسيخ المفاهيم الأساسية، كدراسة حسانة محي الدين (13) والتي ركزت على إبراز أهمية السياسات الوطنية في بناء مجتمع المعلومات، إضافة إلى الدراسة المعدة من قبل حسن النور حسن (14) التي هدفت إلى معرفة دور المكتبات الوطنية في بناء المجتمع، وغيرها من الدراسات والتي تعتبر مرجعا أساسيا لفهم الخلفية المعرفية لنظام المعلوماتي.

ونلاحظ من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وجود تخطيط في عملية إعداد السياسة الوطنية للمعلومات لدى العديد من دول العالم الثالث، هذا إلى ترك الأمر في أغلب الأحيان لجهات غير متخصصة، مما نتج عنه ضعف في السياسات المعدة وعدم الاهتمام بمتابعة تنفيذها وإجراء التعديلات اللازمة في حال عدم تماشيها مع الواقع، إضافة لذلك عدم التعاطي مع السياسة المعلوماتية على أنها أمر وطني يتطلب رعاية ودعم من جهات تشريعية وتنفيذية بالدولة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة في إطار الاهتمام بالدور الذي يجب أن تؤديه المؤسسات المعلوماتية والقائمون عليها في بناء السياسة الوطنية للمعلومات، حيث نسعى من خلال هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية إشراك المؤسسات المعلوماتية والقائمين عليها في بناء السياسات المعلوماتية لما لهما من دراية وقدرة على تعزيز المفاهيم المرتبطة بالمعلومات، ومجالات استخدامها والتحكم بها.

فالؤسسات المعلوماتية هي المعنية بالحصول على المعلومات وتوظيفها والتحكم بها وبها بالدرجة الأولى، إلى جانب قدرتهم على تحديد وفهم السلوك المعلوماتي لأفراد المجتمع، وتحديد نقاط القوة والضعف في البناء المعلوماتي للدولة.

غير أن واقع الحال يظهر استبعاد هذه الشريحة وتغيب دورها بشكل جزئي وفي أغلب الحالات يكون التغيب كلياً. ويظهر البحث المبدئي أن الوضع الراهن بالدولة الليبية غير مشجع؛ فيما يتعلق بسياساتها الوطنية مع ما تمر به تخطيط وفوضى على الصعيد السياسي والاقتصادي، والذي ألقى بظلاله على الجانب المعلوماتي للدولة. وللوقوف على استقرائات الموضوع تم اعتماد منهج دلفي لاستقراء آراء 20 خبيراً من خبراء المعلومات ممن لهم خبرة علمية وعملية لا تقل عن 20 عاماً في مجال الخدمة المعلوماتية، وذلك لأجل





الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي تطرحه الدراسة والمتمثل: هل للمؤسسات المعلوماتية دور في رسم السياسة المعلوماتية بالدولة الليبية؟ ويتفرع عنه مجموعة من التساؤلات وهي:

- من المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات بالدولة الليبية؟
 - ما الذي يمكن أن يضيفه أخصائي المعلومات للسياسة المعلوماتية؟
 - ما هي المعوقات التي تحول دون إشراك المؤسسات المعلوماتية في صناعة السياسة المعلوماتية؟
 - ما هي الرؤى التي تتطلع لها المؤسسات المعلوماتية؟
- وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية المعلومات وتأثيرها الواضح على المجتمعات الحديثة والتي أصبح يوصف بها (مجتمع المعلومات)، مما يوجب علينا العمل على فهم الوضع الراهن، وتحديد العناصر التي توجب علينا تضمينها بالسياسة، كذلك تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور المؤسسات المعلوماتية، وحث كافة قطاعات الدولة بضرورة العمل على إرساء السياسة المعلوماتية وإشراك المعلوماتيين فيها.

مجال الدراسة وحدودها:

الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على التعرف على دور أخصائي المعلومات والمؤسسات المعلوماتية في بناء السياسات الوطنية للمعلومات.

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الحدود الزمنية: فترة الدراسة والمتمثلة في 2021-2022م.

الإطار النظري للدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة نحاول تحديد المعالم النظرية المتعلقة بالسياسة المعلوماتية، وإزالة اللبس عن بعض القضايا الجدلية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة وأهميتها ومستوياتها والمراحل التي تمر بها. حيث أظهر الاطلاع على أدبيات الموضوع وجود قصور في تفسير بعض المسائل المرتبطة بهذه القضايا، من حيث مدي الشمولية وتوحيد الفهم المشترك حول ما يجب أن تتضمنه السياسة المعلوماتية الوطنية.





ماهية السياسة المعلوماتية:

يكاد أن يكون هناك شبه أجماع بين الباحثين حول تحديد مفهوم السياسة الوطنية للمعلومات، حيث عرفت على أنها "عبارة عن مجموعة من البيانات اللازمة لخلق جملة برامج معلوماتية ضمن إطار التطور الاقتصادي العالمي" (15). وتعرف أيضا بأنها "مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية" (16). وبهذا فهي عبارة عن خطة لتطوير مصادر المعلومات واستخدامها الأمثل، بواسطة جميع الأفراد والمؤسسات لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة (17). هذا وقد عرفت منظمة اليونسكو في مؤتمرها المنعقد عام 1976م على أنها مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات التي تقدم لتوجيه اللازم من أجل تحقيق هدف معين، فالسياسات هي خطة تنفيذية عامة (18). وبهذا فإن السياسة المعلوماتية تعمل على إرشادات لتصميم استراتيجيات وبرامج لتطوير واستخدام موارد المعلومات والخدمات والأنظمة بشكل فاعل، فهي مجموعة من القواعد الرسمية أو غير الرسمية التي تقيد أو تشجع تدفق المعلومات، وعليه يمكن القول بأنها مجموعة من القوانين أو القواعد التي تستمد من النظام الوطني للدولة والمتعلقة في الغالب بحقوق النشر والوصول إلى المعلومات وحرية التعبير ومجالات الاتصالات وتقنيات المعلومات، وما شابه ذلك من قوانين مرتبطة بالمعلومات. تأسيسا على ما سبق فإنه يمكن استخلاص أن السياسة الوطنية للمعلومات هي ذلك الإطار الذي يوجد وينظم أنشطة مجالات المعلومات ويوحد جهودها وإمكاناتها، إضافة إلى أنها خطة لتطوير مصادر المعلومات واستخدامها الأمثل.

أهداف السياسة الوطنية للمعلومات:

تعمل السياسة الوطنية للمعلومات على تحقيق جملة من الأهداف، والتي قد تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا للرسالة والرؤية المعتمدة من قبل الدولة، وتمثل درجة التطور إحدى العوامل المؤثرة، فالتباين في المستويات التقنية والصناعية يؤدي إلى اختلاف وتباين الأهداف المرسومة، وقد أسهمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في دعم الجهود التي تهدف إلى تنظيم عمليات تداول المعلومات على المستويات المختلفة. فقد عملت على تشجيع التعاون بين الدول فيما يخص الأنشطة الفكرية والمعرفية ومساعدة الدول في تطوير وتنمية خدماتها في مجال التوثيق والمكتبات والمخطوطات، إضافة إلى العمل على



حث الدول الأعضاء على ضرورة وضع سياسة معلوماتية وطنية، ولكن في المجمل تتلخص أهدافها في الآتي (19):

- التأكيد على أهمية المعلومات واعتبارها مورداً وطنياً.
- الاستغلال الأمثل والفعال للموارد المعلوماتية للمساهمة في التنمية الوطنية.
- توظيف وتنظيم الجهود الوطنية لرفع مستوى الفعالية للمرافق المعلوماتية.
- تجميع مصادر المعلومات واستغلالها من أجل المساعدة في عملية صنع القرار وشموليته.
- إرساء مبدأ العمل المشترك فيما بين المؤسسات المعلوماتية بالدولة.
- العمل على توفير البيئة الملائمة لإدارة مرافق المعلومات.
- تحديد المتطلبات الأساسية لأمن المعلومات وذلك لحماية الأصول المعلوماتية.
- تحديد المعالم والمسؤوليات لتنفيذ هذه السياسة من قبل الجهات المختلفة.
- ضمان التماسك والنمو المستدام لنظم المعلومات الوطنية من خلال صياغة ووصف السياسات والمبادئ التوجيهية لتعيين مجالات المسؤوليات.

السياسة الوطنية المعلوماتية بالدولة الليبية:

يرجع تاريخ بدء الاهتمام بقطاع المعلومات بالدولة الليبية لعام 1983م، عندما أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (149) بشأن إنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والتي تم تغيير مسمائها إلى الهيئة العامة للمعلومات وذلك بموجب قرار رقم (282) لسنة 2006م والصادر عن اللجنة الشعبية العامة. تلى ذلك صدور قرار رقم (27) في عام 1985، بشأن إنشاء المركز الوطني للمعلومات والتوثيق وحددت اختصاصاته في المادة رقم (3) في الآتي¹:

- جمع وحفظ وإيداع المعلومات والوثائق وفقاً للأسس والأساليب والوسائل التقنية الحديثة وجعلها في متناول الجهات العامة وذلك وفقاً للقرارات والتنظيمات التي تصدر بالخصوص.

¹ منصة ليبيا: تم الاطلاع بتاريخ 2023/4/5. <https://security-legislation.ly/ar/law/101036>

- وضع الأسس الإرشادية والمعايير الموحدة وأساليب التنظيم بهدف التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة.
 - المساهمة في كل ما من شأنه تنمية حركة المعلومات والتوثيق والنشر داخل ليبيا.
 - إقامة قواعد ومصادر معلومات وطنية في مجالات الطاقة البشرية والعلوم والتقنية وغيرها من المجالات التي تعكس خبرة وتجارب ليبيا والتراث العربي والإنساني.
 - الإشراف على توجيه استثمار ليبيا في كل ما يتعلق باستخدام الحاسبات الآلية ومعدات التوثيق والحفظ والاسترجاع وغيرها.
 - اقتراح استراتيجية استعمال وتوزيع الحاسبات الآلية وغيرها من وسائل الحفظ والتوثيق داخل ليبيا ووضع الضوابط الفنية اللازمة لذلك.
 - التعاون مع المؤسسات العلمية وقواعد ومصارف المعلومات في مجالات المعرفة المختلفة وخاصة التي تبشر نشاطا مشابها لنشاطه.
 - إقامة الدورات التدريبية في هذا المجال.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لإنشاء المركز ومكملاته وإبرام العقود المتعلقة بذلك.
- وقد عرف النظام الوطني للمعلومات على أنه تنظيم يهدف إلى توفير كافة البيانات والإحصائيات والوثائق ومعالجتها وتحليلها ووضع دليل لهذه المعلومات على نحو يسهل انسيابها ويجعلها متاحة أمام أجهزة الدولة لتتخذ على ضوء مؤشراتها القرارات السليمة لتسيير نشاطها والتخطيط له، على نحو يخدم الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والسياسات العامة لتطوير المجتمع.
- وفي عام 1989م أصدرت اللجنة الشعبية قرارها رقم (772) بشأن إنشاء مراكز قطاعية للمعلومات والتوثيق، وعليه فقد تم إنشاء 17 مركزا للمعلومات مثلت كافة القطاعات بالدولة (23). وفي 14 مايو سنة 1990م صدر قانون رقم (4) بشأن إنشاء النظام الوطني للمعلومات، والقرار رقم (1011) من ذات العام بخصوص لائحة تنظيم عمل الهياكل الإدارية للنظام الوطني للمعلومات والتوثيق، وفي عام 1993م صدر قرار رقم (149) بإنشاء الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق والتي حددت مهامها في الآتي (20):

- تقديم التقارير والدراسات والبحوث والنشرات والدوريات التي تتعلق بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإحصائية.
 - إعداد الإحصائيات والبيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
 - تجميع وحفظ الخرائط والرسومات الهندسية والمواصفات الفنية والثقافية والعقود المبرمة لتنفيذ كافة المشروعات العامة أيا كانت طبيعتها.
 - تجميع كافة أوعية المعلومات من صور وأشرطة ووثائق المشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
 - كافة القوانين والقرارات الصادرة عن مؤسسات الدولة.
 - جميع الأحكام القضائية النهائية الصادرة عن المحاكم.
- وفي عام 2020م أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني قرارا رقم (91) بإعادة تنظيم الهيئة بما يعكس الأهداف الاستراتيجية ويؤهلها لمواكبة التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية، وقد أنيط للهيئة بموجب هذا القرار مهام جديدة تتعلق بتنفيذ أحكام القوانين ذات العلاقة بطبيعة عملها، ووضع الخطط والسياسات الوطنية في مجالات عملها ومتابعة تنفيذ هذا، وتعني بمهام تنظيم وإدارة قطاع المعلومات الوطني وتنفيذ أحكام القانون رقم (4) لسنة 1990م.
- وفي ذات السياق تم تشكيل لجنة أنيط بها إعداد مشروع مسودة قانون خاص بالنظام الوطني للمعلومات، وبتاريخ 2022/10/8م تم إصدار مسودة المشروع والتي تضمنت 6 أبواب و60 مادة تشتمل على المبادئ العامة للنظام الوطني للمعلومات، وتحديد حرية الحصول على البيانات والمعلومات الخاضعة لأحكام هذا القانون، وتحديد آلية نشرها.
- وقد قسمت الأبواب الست إلى (21):



الباب الأول: واشتمل على 6 مواد:

- المادة رقم (1) اختصت بتقديم تعريفات لأهم المصطلحات الواردة بالمسودة والبالغ عددها 28 مصطلحاً.
- المادة رقم (2) قدمت تعريفاً لنظام المعلومات الوطني.
- المادة رقم (3) حددت أهداف النظام في أربعة أهداف رئيسية.
- المادة رقم (4) تم التركيز فيها على تحديد ما يجب أن يتضمنها النظام من بيانات ومعلومات في أشكالها المختلفة.
- المادة رقم (5) حددت الجهات الملزمة بتنفيذ أحكام هذا القانون والمتمثلة في كافة الوزارات والوحدات الإدارية بالحكومة والهيئات والمؤسسات والأجهزة المدنية والعسكرية والشركات العامة والخاصة وما في حكمها.
- المادة رقم (6) اختصت بالتأكيد على أهمية تقييد كافة الجهات والأشخاص بهذا القانون وعدم إهمال أو إتلاف السجلات والملفات والنماذج التي تم توثيق أحداث أنشطتها فيها ولا يجوز التخلص منها بأية صورة كانت إلا بعد انقضاء مدة وجوب الاحتفاظ.

الباب الثاني:

تم التركيز فيه على حق الحصول على المعلومات، وتضمن 14 مادة اختصت بتحديد الطرق التي يتم بها طلب المعلومات من مصدرها وإتاحتها.

الباب الثالث:

نشر المعلومات، وشمل 3 مواد ركزت على طريقة نشر المعلومات وتبادلها. وأكدت المادة رقم (23) على ضرورة إعداد دليل من قبل المؤسسات بقوائم للموضوعات التي ينشرونها ومواعيد وطرق نشرها. وتضمن هذا الباب كذلك على مجموعة من المحاور والتي ركزت على تكلفة الحصول على المعلومات، وسريتها، والمسببات التي قد تؤدي للرفض في الكشف عن المعلومات.



الباب الرابع:

جهة تنفيذ القانون، حيث تم تحديد ثلاث جهات تمثلت في الهيئة العامة للمعلومات، ومراكز المعلومات التي سبق تحديدها، وبوابة ليبيا الإلكترونية. هذا وتضمن هذا الباب على تحديد سبل معالجة البيانات والمعلومات وانسيابها.

الباب الخامس:

حماية المعلومات، وتضمنت 7 مواد ارتبطت بشكل أساسي بحماية المعلومات والأنظمة المشغلة للمعلومات.

الباب السادس:

حماية الخصوصية، وتشمل 5 مواد ركزت فيها على تحديد حدود واختصاصات الجهات المسؤولة على تداول المعلومات.

الباب السابع:

أحكام ختامية، تضمنت 16 مادة قسمت على محاور تمثلت في:

– تنظيم نشاط المعلومات.

– متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

– المخالفات والجزاءات والعقوبات.

ويظهر فحص هذه المسودة وجود العديد من الثغرات التي من شأنها أن تحد من قدرتها على بناء مجتمع المعلومات، وعليه نأمل من الجهات المختصة مراجعتها وإعادة النظر فيها قبل اعتماد، ويمكن تحديد أوجه القصور في المسودة في النقاط الآتية:

– أن عملية إعداد نظام معلومات وطني يتطلب إشراك فئات وقطاعات مختلفة من الدول، حتى يتسنى لها تمثيل كافة الاحتياجات المعلوماتية وما تتطلبه من تجهيزات، فالمسودة أعدت من قبل مجموعة محدودة، ولا تمثل كافة شرائح وقطاعات الدولة، ولم تقم بإجراء دراسة مسحية استطلاعية للتعرف على الاحتياجات المعلوماتية الحالية والمستقبلية، حيث كان يجب عليها تشكيل لجان فرعية تختص كل لجنة منها بمعالجة بند من البنود المطروحة وتقديم تصور لها يتم مراجعته واعتماده من قبل اللجنة الرئيسية.



- تتضمن المسودة أخطاء إملائية وشكلية فعلى سبيل المثال ترقيم البنود غير صحيح فقد ورد الباب الرابع بعد الباب الثاني كذلك الباب السابع بعد الباب الخامس. وهذا يؤكد أن المسودة لم تتم مراجعتها وعليه يتوجب سحبها ومراجعتها وتدقيقها بشكل موضوعي.
- تفتقر المسودة لوضوح الرؤية فهي عامة لا يمكن من خلالها تحقيق الانتقال إلى مجتمع المعلومات الذي يهتم بالمعلومات ويشتغل بها ويولدها مما يجعل مصادر مجتمع المعلومات متجددة ولا تنضب الأمر الذي يفسر أهمية المعلومات، ومكانتها كأهم مادة أولية على الإطلاق وهو ما يجعل المجتمع الجديد يعتمد في تطوره بصورة أساسية على هذا المورد، فنحن نطمح من خلال التشريعات القانونية أن نخلق هذا المجتمع ونمكنه من إنتاج المعلومة والحصول عليها واستغلالها، وقد تناولت المسودة هذه النقطة بدون التفصيل فيها على الرغم من أهمية وجود مثل هذه تشريعات.

الإطار الإجرائي للدراسة:

تميزت هذه الدراسة بتناولها لموضوع السياسة الوطنية للمعلومات وبشكل خاص دور المؤسسات المعلوماتية وأخصائي المعلومات في بناءه، إذ لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة هذا المحور وفق ما أظهره البحث في أدبيات الموضوع وبهذا تطلب الأمر استخدام منهج دلفي لاستقراء آراء مجموعة من الخبراء الليبيين في مجال المعلومات والمكتبات وتقنية المعلومات ممن لهم خبرة أكاديمية وعملية لا تقل عن العشرين عاما في مجال العمل، وذلك لرصد آرائهم حول هذا الموضوع وتوثيق خبراتهم العلمية والعملية في هذا المجال والاستفادة منها في فهم مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، والجدول رقم(1) يوضح التوزيع العدد لعينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة والدرجة العلمية ومجال التخصص.





جدول 1: يوضح التوزيع العدد لعينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة والدرجة العلمية ومجال التخصص

الدرجة العلمية	الدرجة الوظيفية	التخصص	سنوات الخبرة
دكتوراه	أستاذ	أرشيف	جامعة بنغازي
دكتوراه	أستاذ	مكتبات	جامعة بنغازي
دكتوراه	أستاذ	معلومات	جامعة طرابلس
دكتوراه	أستاذ	معلومات	الأكاديمية الليبية-طرابلس
دكتوراه	أستاذ	مكتبات	جامعة طرابلس
دكتوراه	أستاذ مشارك	تقنية معلومات	جامعة بنغازي
دكتوراه	أستاذ مشارك	معلومات	جامعة بنغازي
دكتوراه	أستاذ مشارك	معلومات	جامعة بنغازي
دكتوراه	أستاذ مشارك	معلومات	جامعة عمر المختار-البيضاء
دكتوراه	أستاذ مشارك	إدارة	جامعة بنغازي
أستاذ	أستاذ مشارك	تقنية معلومات	جامعة عمر المختار-طبرق
أستاذ	أستاذ مشارك	مكتبات	جامعة عمر المختار-البيضاء
دكتوراه	أستاذ مساعد	معلومات	جامعة بنغازي
دكتوراه	أستاذ مساعد	معلومات	جامعة عمر المختار-طبرق
أستاذ	أستاذ مساعد	معلومات	جامعة عمر المختار-البيضاء
أستاذ	أستاذ مساعد	تقنية معلومات	جامعة بنغازي
أستاذ	أستاذ مساعد	نظم معلومات	جامعة طرابلس
أستاذ	أستاذ مساعد	مكتبات	جامعة بنغازي
أستاذ	محاضر	مكتبات	جامعة بنغازي

أداة جمع البيانات:

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة واستطلاع آراء المتخصصين تم بناء استمارة تضمنت تسع أسئلة وزعت على أربع فقرات مثلت كل فقرة منها تساؤلا من التساؤلات المطروحة بالدراسة، واختبرت صحة الاستمارة بطريقة التجزئة النصفية والتي تتمثل في احتساب درجة النصفين الأول والثاني لكل بعد من أبعاد الاستمارة وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين، ثم جرى تعديل حول المجال باستخدام



معادلة بيرسون وبروان (22). وقد تم توزيع 8 استمارات بشكل يدوي، و 12 استمارة تم إرسالها عبر الإيميل وتطبيق الواتساب Whatsup.

هذا وقد تمثلت الفترة الزمنية للدراسة من 13 أبريل 2022م توزيع أول خمس استمارات إلى منتصف ديسمبر من نفس العام وذلك باستلام آخر استمارتين.

عرض النتائج ومناقشتها:

يظهر تحليل الاستثمارات المجمعة تنوعاً في آراء الخبراء والتي نستعرضها على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

نص هذا السؤال على: هل تمتلك الدولة الليبية سياسة وطنية للمعلومات؟ وما تقييمك لها؟

ولإجابة هذا السؤال تم حساب التكرارات المجمعة، والتي أكد فيها المبحوثون والذين يمثلون 90% على عدم وجود سياسة وطنية للمعلومات بالدولة الليبية، وأنه لا يمكن اعتبار القانون الوطني للمعلومات المنبثق عن الهيئة الوطنية للمعلومات عام 1990م؛ والذي تم تحديثه عام 2023م؛ سياسة معلوماتية وطنية. وذلك لافتقاره للعديد من المراكز الأساسية التي تبني عليها السياسات المعلوماتية. هذا وقد أكد 13 خبيراً منهم على أن البلاد لا تمتلك أي وثيقة يمكن اعتبارها وثيقة وطنية تحدد السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تحديد المسار التطويري لمجال المعلومات بالدولة. غير أن اثنين من المبحوثين أي ما يمثل 10% أشاروا بشكل خجول إلى وجود بعض الملامح العامة للسياسة المعلوماتية الوطنية والتي يمكن الانطلاق منها واعتبارها رافداً يمكن من خلاله التأسيس للسياسة الوطنية للمعلومات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على: فيما إذا كان بالإمكان من خلال السياسة المعلوماتية الوطنية إرساء

مجتمع المعلومات.

وقد أكد 86% من المبحوثين على أن السياسة الوطنية للمعلومات هي المفتاح لتوطين مجتمع المعلومات. فمن خلالها يمكن تحديد الأهداف الأنوية والمستقبلية التي يتوجب العمل على تحقيقها، والتي ترسم معالمها. فالعلاقة جداً وثيقة بينهما، حيث تعمل السياسة المعلوماتية على تذليل كل الصعاب التي تتعلق بتداول المعلومات معتمدة على المؤشرات العالمية مثل معدلات الاشتراك في تقنيات الاتصالات بأشكالها المختلفة وخدمة الأنترنت ونسبة استعمالها، كذلك تسهم في العمل على تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات.



وقد أشاد البعض بالتجربة المأليزية والتي عملت على توظيف تقنية المعلومات لتطوير المجتمع، وذلك من خلال سياستها الوطنية التي ركزت على ضرورة الاستثمار في مجال المعلومات، والعمل على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات سعياً منها لتمكين المواطنين من استعمال شبكة الأنترنت على نطاق واسع، مع الاهتمام بالمؤسسات المعلوماتية بمختلف أشكالها وجعلها في متناول المواطن من خلال تقديمها خدمات عن بعد، هذا وتسهم السياسة المعلوماتية بشكل أساسي في تحفيز أفراد المجتمع على أن يكونوا منتجي معلومات وإن يسهموا في إثراء المعرفة البشرية، وتعتبر هذه النقطة ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمعات الفقيرة في إنتاج واستخدام المعلومات ولا تمتلك قنوات معلوماتية محلية بل تعتمد اعتماداً كاملاً على الدول الغنية المنتجة للمعلومات. إضافة لذلك فإن السياسة الوطنية للمعلومات ستساعد على تعزيز البنية التحتية للمعلومات من خلال تحديد كيفية تنظيم الموارد وإدارتها، وغالباً ما تستجيب سياسات المعلومات لمحفزات محددة في فترة زمنية محددة، وبالتالي يجب أن تكون مرنة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ينص على: أهم البنود والمجاور التي يجب أن تتضمنها السياسة الوطنية للمعلومات.

لقد تم الإشارة إلى مجموعة واسعة من البنود التي أكد الخبراء على ضرورة أن تكون مدرجة بأي سياسة معلوماتية مع مراعاة الاختلافات بين الدول، والنتيجة عن الاختلاف والتباين في مستويات التطور والتقدم فيما بينها، كذلك الاختلاف في الوعي بأهمية المعلومات والذي يعتبر من المعوقات خاصة في المجتمعات الغير مستقرة والتي تعاني من صعوبات اقتصادية وسياسية فتصبح المعلومات خارج حسابات متخذي القرار بها مما يعرقل تقدمها وتطورها. وبفحص وتحليل الإجابات والتي تضمنت العديد من النقاط التي يعتقدون بأنها أساسية ويجب أن تضمن بالسياسة الوطنية للمعلومات، وقد تم تصنيفها في المجاور الآتية:

المحور الأول: يركز بشكل أساسي على المعلومات بأنواعها المختلفة (البحثية والإحصائية)، من حيث التجميع، والتنظيم، والحفظ، والإتاحة، ومراقبة عملية التداول وذلك من أجل حمايتها باعتبارها إرث قومي. إضافة إلى ضرورة تفعيل الجانب المعرفي للمعلومات وتحديد المناسب وتضمينه في السياسة، كذلك مراعاة التقادم التقني وضرورة مواكبة التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربط السياسة الوطنية للمعلومات مع باقي السياسات المجتمعية الأخرى، والعمل على تعزيز قوة ومكانة قطاع المعلومات في الدولة.



المحور الثاني: يتضمن خمسة بنود تهتم بتوطين تقنية المعلومات والانتقال بالمجتمع للرقمنة في كافة قطاعات الدولة، وهذا يتطلب إجراء الدراسات المتعمقة لتحديد الأولويات، ورسم الخطط التنموية في قطاع تقنية المعلومات، إلى جانب تعزيز سبل استخدامها.

المحور الثالث: يشمل ثلاثة بنود تسهم في تأصيل صناعة المعلومات، وتركز على ضرورة سن قوانين من شأنها أن تعزز المهن المعلوماتية بالمجتمع وتحمي الأنشطة المتعلقة بإنتاج المعلومات وتجهيزها وجعلها ذات قيمة ومردود اقتصادي وتقود إلى التحول نحو مجتمع المعرفة، مما يتوجب التعرف على الوضع الحالي لقطاع المعلومات بالدولة وقياس حجمه ونموه في إطار المعطيات الدولية. ويندرج ضمنها أمن المعلومات.

المحور الرابع: يرتبط باستخدام المعلومات، ويشتمل الجوانب القانونية والاجتماعية والسياسة والدينية المرتبطة بحرية تداول المعلومات، ومحاولة الحد من القيود المفروضة على الاستخدام، كذلك يجب أن تشمل السياسة المعلوماتية الوطنية على بنود تضمن المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الانتفاع بالمعلومات مع الإشارة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة وضرورة الاهتمام باحتياجاتهم المعلوماتية.

المحور الخامس: فقد تم الإشارة إلى ضرورة أن تهتم السياسة بالمستفيدين من حيث توعيتهم بأهمية المعلومات، والتعرف على احتياجاتهم المعلوماتية، مما يتطلب إنشاء المراكز البحثية التي تعمل على تحليل ودراسة السلوك المعلوماتي لأفراد المجتمع، وتعتبر هذه النقطة من النقاط التي تظهر مدي أهمية اشراك المعلوماتيين في عملية بناء السياسات الوطنية للمعلومات.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

يركز السؤال الرابع على تحديد أبرز العراقيل التي تعيق بناء السياسة الوطنية للمعلومات بالدولة

الليبية.

تتعدد وتنوع العراقيل التي تعيق وتمنع بناء سياسة وطنية للمعلومات بالدولة الليبية في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها الدولة الليبية، والتي يمكن تحديدها في النقاط الآتية وفقاً لآراء الباحثين:

- يتفق 18 مبحوثاً أي ما يمثل 90% من عينة الدراسة، على أن غياب الوعي لدى القيادات السياسية بالدولة بأهمية المعلومات ودورها في الارتقاء بالمجتمع يعد من أهم العراقيل، على الرغم من وجود بعض المبادرات المتعلقة بالرقمنة، والتي قدمت دون تخطيط مسبق يتم فيه ربطها بباقي سياسات الدولة التعليمية والاقتصادية. وعليه يتوجب العمل على تنسيق الجهود الوطنية



بالدولة ومشاركة كل القطاعات لأجل وضع رؤية موحدة متكاملة لا تتعارض مع السياسة العامة للدولة الليبية، وكذلك السياسات المعلوماتية على المستوى الإقليمي والدولي.

- يفيد 10 مبحوثين أي ما يمثل 50% أن الوضع السياسي للدولة والصراعات على السلطة والانقسامات في السلطة يمثل معوقاً أساسياً لبناء سياسة معلوماتية بالدولة الليبية، فالانقسامات السياسية أدت إلى ظهور العديد من الأجسام التشريعية والتي يصعب توحيد وجهات نظرها لأجل الخروج بمبادرة وطنية موحدة تكون قادرة على تمثيل كل الاحتياجات المعلوماتية.

- أكد 14 مبحثاً ما يشكل 70% من عينة الدراسة على أن ضعف الكادر المهني العامل بقطاع المعلومات وعدم ادراكه لضرورة وجود سياسة معلوماتية أحد الأسباب التي تعيق رسم السياسة الوطنية للمعلومات.

- يري أغلبية المبحوثين والبالغ عددهم 19 مبحثاً أي ما يمثل 95% غياب الدعم الفني والمادي لهذا القطاع من قبل الجهات العليا بالدولة أحد أبرز العراقيل التي يتوجب العمل على حلها.

- يؤكد 15 مبحثاً (75%) غياب القوانين التي تنظم تداول وسريان المعلومات جعل من الصعب ضبطها، فالقوانين المعمول بها حالياً قوانين قديمة لا تتناسب مع التغيرات والتطورات التي حدثت في هذا المجال.

- أكد 17 مبحثاً ما يمثل 85% من عينة الدراسة أن السبب الرئيسي عدم اعتراف وقبول العديد من المؤسسات الكبيرة بالدولة بمشاركة معلوماتها، واعتماد خطط موحدة على مستوى الدولة.

- يعتبر 7 مبحوثين ما يشكل 35% من عينة الدراسة أن التحول الرقمي وما يتطلبه من سن تشريعات تنظيمية وتأهيل لأفراد المجتمع لتعزيز مهاراتهم التقنية والمعلوماتية أحد العراقيل التي تحول دون تقديم سياسة وطنية معلوماتية.

- أشار أحد المبحوثين إلى افتقار الدولة الليبية للقادرة على التنسيق بين إداراتها وقطاعاتها المختلفة، وأعتقد أن هذا الأمر يعتبر من أهم العراقيل، فغياب الرؤية المشتركة بين كافة قطاعات الدولة تجعل بيئة العمل الموحدة صعبة إن لم تكن مستحيلة.



النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

والذي ينص على تحديد الخطوات العملية التي يتوجب على المسؤولين في الدولة الليبية القيام

بها من أجل ترسخ السياسة المعلوماتية بالدولة الليبية.

يؤكد جميع المبحوثين على أن عملية إعداد سياسة معلوماتية أمر معقد بل إنه في غاية التعقيد وذلك

يرجع للأسباب الآتية:

- يرى 19 مبحوثاً ما يشكل 90% من عينة الدراسة أن ارتباطها وتداخلها مع السياسات العامة للدولة وتأثيرها بها بشكل مباشر أو غير مباشر جعل من الصعب إعداد سياسة وطنية.

- تنوع المعلومات وتعدد أشكالها ونموها بشكل سريع خاصة في الدول التي لا يوجد بها مراكز المعلومات تهتم بجمع وحفظ المعلومات وتنظيمها، يتطلب منا العمل على بناء سياسة قادرة على التحكم بالمعلومات.

- غياب الوعي بأهمية وقيمة المعلومات كموارد اقتصادي من قبل أفراد المجتمع بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص.

- عدم الاهتمام بالبحث العلمي وتوثيقه وربطه بسوق العمل.

غير أن العديد من المتخصصين يرون أن كل هذه العقبات يمكن تجاوزها في حال تم التوعية بأهمية المعلومات بين أفراد المجتمع، وهذا يتطلب يقضه معلوماتية على كافة المستويات، إلى جانب الاهتمام مجال المكتبات والمعلومات وتشجيع البحث العلمي وإنشاء معايير وطنية مرتبطة بالمعلومات وتداولها. وعلى الرغم من هذا فقد أشاروا إلى مجموعة من الخطوات والإجراءات العملية التي تتوجب على المسؤولين بالدولة الليبية العمل على تعزيزها، والتي تركزت في:

- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في كافة القطاعات خاصة في قطاع المعلومات، مع التركيز على تفعيل كافة أنواع المكتبات (العامة، الوطنية، الجامعية، المتخصصة، المدرسية).

- الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيع البحث والباحث على الابتكار.

- حث مؤسسات الدولة بضرورة الاهتمام بالمحتوى المعلوماتي (الحضور الإلكتروني)، والعمل على إطلاق منصات الإلكترونية تعني بتوثيق المحتوى المعلوماتي ومشاركته عبر الفضاء الإلكتروني.



– يرى 3 مبحوثين ما يشكل 15% من عينة الدراسة ضرورة العمل على مراجعة التشريعات المتعلقة بمجال المعلومات وتقنية الاتصال ومن ثم العمل على استصدار تشريعات تتناسب مع الرؤية التنموية للدولة الليبية.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

ينص على تحديد الجهة المخولة بوضع السياسة الوطنية للمعلومات؟

يتفق جميع المبحوثين على أن هذه الجهة يجب أن تكون في أعلى هرم في الدولة حتى تضمن التزام كافة قطاعات الدولة بها، ولم يقدم المبحوثون وصفاً دقيقاً لمن يجب أن توكل لهم مهمة صياغة السياسة غير أن هناك من أشار إلى ضرورة إشراك الجامعات في عملية بناء السياسة الوطنية للمعلومات باعتبارها أكبر منتج للمعلومات العلمية.

هذا وقد أكد 8 من المبحوثين ما يشكل 40% من المبحوثين على ضرورة اسهام المكتبيين وأخصائي المعلومات في هذه المهمة، غير أن جميع المبحوثين قد اتفقوا على أن غياب الوعي بأهمية المعلومات كمورد اقتصادي يعد من الأسباب الرئيسية التي تعيق الاهتمام بالمعلومات. وبالتالي يجب العمل على تعزيز الوعي بأهمية السياسة الوطنية للمعلومات على الصعيد الوطني، وأن يدرك جميع أفراد المجتمع والمسؤولين في أعلى هرم بالسلطة بهذه الأهمية وبدور المعلومات في النهوض والارتقاء بالمجتمع ونقله إلى مجتمع المعلومات الذي يتسم بالتماسك والانسجام وتوحيد الرؤية، وهذا من شأنه أن يسرع في النمو الاقتصادي وتقريب الفروق بين أفراد المجتمع، فالخطة التنموية للدولة يجب أن تكون متضمنة لبند يتعلق بالمعلومات، إضافة إلى ضرورة سن القوانين وتعزيز حركة تداول المعلومات على الصعيد المحلي، والعمل على فتح أسواق تهتم بصناعة المعلومات.

هذا ويجب العمل على حصر مرافق المعلومات بالدولة من مكاتب ومراكز المعلومات والأرشفات ودور النشر... وإلخ بالدولة الليبية، ويشمل الحصر كذلك العاملين بقطاع المعلومات لأجل تحديد أعدادهم ومؤهلاتهم الأكاديمية.





النتائج المتعلقة بالسؤال السابع:

الذي يركز على الوضع الراهن في الدولة الليبية يعيق العمل بمشروع السياسة الوطنية للمعلومات.

قد أكد أغلب المبحوثين وما يمثل 95% منهم على أن الوضع السياسي في ليبيا من أهم العوائق التي تعيق العمل على وضع سياسة معلوماتية وطنية، لأن التخطيط والتنفيذ والمتابعة للسياسة الوطنية للمعلومات ليست على مستوى أو نطاق جدران مؤسسة واحدة، ولكنها تشمل كافة مؤسسات الدولة الخدمية والإنتاجية، والعمل على المستوى المجتمعي يتطلب استقراراً أمنياً وثباتاً سياسياً بطبيعة الحال.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثامن:

ويركز على دور أخصائي المعلومات في بناء السياسة الوطنية للمعلومات.

يتفق جميع المبحوثون على أن المكتبات بجميع أشكالها تعد مكوناً هاماً من مكونات السياسة الوطنية للمعلومات، فهي تعمل بشكل مباشر مع المعلومات خاصة المعلومات العلمية مكونة منظومة معلوماتية متكاملة يتم من خلالها تحديد المسؤوليات بين المؤسسات المعلوماتية وضمان تكامل خدماتها المقدمة لكافة القطاعات بالمجتمع. ويتفق جميع الخبراء على ضرورة إسهام أخصائي المعلومات لعلاقتها بالمعلومات ومصادرها، إدراكهم لطبيعة مجتمع المعلومات وهذا يمكنهم من ترجمة هذه الاحتياجات المعلوماتية في بنود ومبادئ تدرج بالسياسة المعلوماتية الوطنية. وهذا التوجه يتفق مع Weingarten (24)، الذي اعتبر المكتبات من مصادر المعلومات الهامة، وجزء من وظيفتها هو وضع السياسات التي يعتمدونها في الاختيار والتنظيم، ونشر المعلومات التي يمتلكونها وأنها توفر الوصول إلى المعلومات والأرشيف والتنظيم والتعليم ومحو الأمية وما إلى ذلك.

غير أن واقع الحال يظهر غياب هذه الشريحة، وعدم منحها مساحة كافية لتسهم في عملية رسم وبناء السياسة المعلوماتية. وتعدد الأسباب التي أسهمت في إقصاء أخصائي المعلومات وعدم مشاركته في وضع السياسة المعلوماتية، وبسؤال مجموعة من الخبراء اتضح أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ذلك والمتمثلة في:

– أكد 13 مبحوثاً ما يمثل 65% أن المكتبين أنفسهم لا يدركون دورهم في بناء السياسة المعلوماتية، مع إشارة 9 منهم أي ما يمثل 45% أن عدداً كبيراً من المكتبين لا يدركون ماهية السياسة الوطنية للمعلومات، وهذا في حقيقة الأمر قصور من جانب الأقسام الأكاديمية والجمعيات المهنية لعدم قيامها



بدورها في التعريف والتوعية بالسياسة الوطنية للمعلومات وتحديد دور المتخصصين في هذا المجال. حيث اقترح 6 مبحوثين ما يمثل 30% منهم ضرورة إدراج السياسة الوطنية للمعلومات ضمن المقررات الدراسية بأقسام المكتبات والمعلومات.

– أشار 5 مبحوثين ما يمثل 25%، أن نظرة المجتمع لأخصائي المعلومات لها أثر كبير في إقصاءه.

النتائج المتعلقة بالسؤال التاسع:

ينص على تحديد الفوائد التي يمكن تحقيقها من السياسة الوطنية للمعلومات بالدولة الليبية.

يعتقد المبحوثون أن الفوائد المتحققة من السياسة الوطنية للمعلومات عديدة في حال كانت معدة بشكل تم فيه مراعاة الاحتياجات الفعلية ودراسة الواقع الحالي ومطابقتها مع باقي الخطط التنموية للدولة. سياسة المعلومات مثل أي قانون أو لائحة أو قاعدة أو ممارسة مكتوبة أو غير مكتوبة تؤثر على إنشاء المعلومات أو الحصول عليها أو تنظيمها أو نشرها أو تقييمها، فسياسة المعلومات توفر إرشادات لتصميم استراتيجية وبرنامج لتطوير واستخدام موارد المعلومات... إلخ. والخدمات والأنظمة. فالسياسة الوطنية للمعلومات تسهم في:

- ضمان التقديم المناسب للمعلومات عن طريق تحديد طبيعة وشكل موارد المعلومات لتلبية الاحتياجات المحلية.
- توفير معلومات وبيانات ذات صلة وموثوقة وفي الوقت المناسب وبتكلفة معقولة لجميع أولئك الذين يساهمون بطرق مختلفة في تحقيق هدف التنمية الوطنية، على سبيل المثال الباحثين والمهندسين والفنيين ومخططي التنمية وواضعي السياسات، الإداريين وعمال الإرشاد والمزارعين المساعدين ورجال الأعمال.
- إعداد وتنفيذ خطة العمل لإنشاء وتشغيل نظام معلومات وطني على أساس البنى التحتية القائمة، وتنسيق مختلف الأنظمة والخدمات، وتحديد وتصحيح أوجه القصور، وسد الثغرات للتفاعل مع أنظمة وبرامج المعلومات الإقليمية والدولية.
- ضمان دعم مكونات نظم المعلومات الوطنية بما في ذلك القوى العاملة المعلوماتية والمرافق والتقنيات من خلال التمويل العام وغيره من أشكال التمويل والترتيبات التعاونية.

- ضمان التماسك والنمو المستدام لنظم المعلومات الوطنية من خلال صياغة ووصف السياسات والمبادئ التوجيهية لتعيين مجالات المسؤوليات واختيار الوسائل والأولويات والأساليب والترتيبات المالية وآليات التنسيق بما يتماشى مع أهداف وخطط التنمية في الدولة وتخصصاته السياسية والاجتماعية والثقافية والهياكل الحكومية التي تتطور مع مرور الوقت.
- ضمان دعم البحث في المعلومات المتعلقة بالنظريات والممارسات والتعليم والتدريب لتوليد المعلومات ونقلها واستخدامها، لذلك ستحدد سياسة المعلومات الوطنية كيفية القيام بذلك.
- التعاون في تقاسم الموارد إما فيما بينها أو مع من هم في الخارج.
- تساعد سياسة المعلومات الوطنية على تبسيط كل من طبيعة وشكل موارد المعلومات التي سيتم توفيرها.
- ستساعد سياسة المعلومات الوطنية على تعزيز البنية التحتية للمعلومات من خلال تحديد كيفية تنظيم الموارد وإدارتها.

المراحل العملية لبناء سياسة وطنية للمعلومات:

تمر عملية بناء السياسات المعلوماتية بشكل عام بمجموعة من المراحل التي تعتبر أساسية وبدونها لا يمكن بناء سياسة تعبر عن رؤية المجتمع، فالسياسة يجب أن تشمل كافة القطاعات المنتجة والمستخدمة للمعلومات بالدولة وهذا سيعمل على الرفع من دقة السياسة المقترحة. فالسياسة الوطنية يجب أن تكون متكاملة مع باقي السياسات المعلوماتية للقطاعات المجتمعية بالدولة والمتمثلة في:

- السياسة الوطنية للاتصالات.
- السياسة الوطنية للبحث العلمي.
- السياسة الوطنية للصناعات.
- السياسة الوطنية للإعلام والثقافة.
- السياسة الوطنية للطاقة.
- السياسة الوطنية للاقتصاد والتجارة.

- السياسة الوطنية للصحة.
 - السياسة الوطنية للزراعة.
 - السياسة الوطنية للتعليم العالي والمتوسط.
- وعليه فإننا نوصي قبل البدء في عملية بناء السياسة الوطنية للمعلومات التنبيه لمجموعة من النقاط العملية، والتي يسهم إدراكها في إعداد وبناء السياسة المعلوماتية وصياغتها، ويمكن إجمال هذه النقاط في:
- الحرص على أن تكون كافة القطاعات المجتمعية ممثلة تمثيلا فعليا عند صياغة السياسة الوطنية للمعلومات.
 - تحديد نوع وطبيعة المعلومات التي سيتم التعامل معها، والتي تمثل الاحتياج الفعلي للدولة وتتقاطع مع السياسة التنموية للدولة، وهذا لا يعني أن يتم إهمال أي نوع من مصادر المعلومات.
 - عدم تبني سياسات معلوماتية جاهزة معتمدة من قبل دول تختلف اختلافا جزئيا أو كليا في طبيعتها وسياساتها عنا.
 - العمل على حصر وتحديد المشتغلين في قطاع المعلومات، وتحديد مؤهلاتهم لأجل الاستعانة بهم في بناء السياسة المعلوماتية.
 - لأن السياسة الوطنية للمعلومات ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية الوطنية للدولة، عليه يتوجب الاطلاع على السياسة المعلوماتية بكل قطاع من قطاعات الدولة ومطابقتها، لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، والعمل على تحديد العلاقات بين هذه القطاعات قبل البدء في بناء السياسة العامة للدولة.

وعليه فإن بناء سياسة وطنية للمعلومات يمر بخمس مراحل:

- المرحلة الأولى: التمهيد والإعداد لبدء صياغة السياسة. وتتضمن النقاط التالية:
- ✓ تحضير المعلومات المرجعية ويكون ذلك من خلال العمل على جمع معلومات أولية والاطلاع على تجارب البلدان الأخرى. هذا إلى جانب تشكيل لجان استشارية تعمل على تقديم الاستشارات.



✓ إعداد إطار العمل للسياسة، ويكون من خلال إعداد الصيغة الأولية للوثيقة تتضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي يتوجب التركيز عليها وتضمينها ضمن السياسة.

✓ العمل على تهيئة المستلزمات للبدء بإجراءات العمل، وتشكيل لجان وفرق العمل الأساسية من أجل إقرار وثيقة السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمعلومات مع وضع المصفوفات والبرامج الزمنية لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمعلومات.

- المرحلة الثانية: دراسة وتقييم الواقع الراهن، وذلك من خلال الآتي:
 - ✓ تجميع بيانات عن الوضع الراهن من خلال إعداد استمارات تجميع بيانات، وتحديد العينات.
 - ✓ العمل على إدخال البيانات المجمعة ومراجعتها.
 - ✓ تجهيز البيانات المجمعة مع الحرص على التأكيد على اكتمالها وتمثيلها لكافة المؤسسات وقطاعات الدولة.
- ✓ إعداد وثيقة تقييم الواقع ومناقشته مع الجهات ذات الاختصاص.
- ✓ العمل على إجراء مناقشات رسمية موسعة مع كافة الجهات بالقطاع العام والخاص بشكل دوري.
- المرحلة الثالثة: إعداد وثيقة أولية، وتمثل في الآتي:
 - ✓ تشكيل لجنة الصياغة على أن تكون ممثلة لكافة التخصصات والقطاعات ويكون للمعلوماتيين مع تحديد الإطار الزمني لعملها مع توزيع المهام بين أعضائها.
 - ✓ تحديد شكل آليات تنفيذ السياسة بعد اعتمادها.
 - ✓ مراعاة التطورات العالمية في مجال المعلومات وتحديد الجهات الواجب التنسيق معها عالمياً.





النتائج والتوصيات:

يمكن تلخيص اهم النتائج التي تم رصدها في النقاط الآتية:

- هناك شبه أجماع من قبل عينة الدراسة على عدم وجود سياسة وطنية للمعلومات بالدولة الليبية، وما هو متداول حالياً لا يمكن الاعتراف به والتعامل معه على أنه سياسة لكن يمكن اعتباره نقطة انطلاق نحو بناء السياسة.
- أشار المبحوثون إلى أن السياسة الوطنية للمعلومات هي المفتاح لتوطين مجتمع المعلومات.
- التأكيد على ضرورة سن القوانين التي من شأنها تعزيز المهن المعلوماتية.
- ضرورة العمل على توعية أفراد المجتمع والمسؤولين بالدولة الليبية بأهمية وضرورة إصدار سياسة معلوماتية.
- ضرورة إسهام المكتبيين وأخصائي المعلومات في وضع السياسة الوطنية للمعلومات.
- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نوصي بالآتي:
- يتوجب على الهيئات المعلوماتية بالدولة الليبية من مراكز معلوماتية وجمعيات مهنية البدء في حصر الإنتاج المعرفي بالدولة وتحديد حجمه، ونوعه، وطبيعته، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.
- العمل على مراجعة كل القوانين المتعلقة بتجميع وتنظيم وتداول المعلومات، وهذا يتطلب تشكيل لجان على مستوى عال، ويتضمن متخصصين من مجالات مهنية مختلفة على أن يكون المكتبي في صدارة هذه اللجان.
- العمل على حث المسؤولين بالدولة الليبية بقطاعاتها المختلفة الاهتمام بالمعلومات والمؤسسات المعلوماتية، وجعلها جزءاً أساسياً من خطة التطوير.
- العمل على مراجعة قوانين الملكية الفكرية بالدولة الليبية، والتأكد من مدى قدرتها على تنظيم العمل.





- يجب على المتخصصين في مجال المعلومات التعرف والتعريف بالاحتياجات المعلوماتية للمجتمع الليبي وعلى ضوئها يتوجب العمل على بناء نظم معلومات متخصصة تكفل الوصول إلى المعلومات من قبل كافة قطاعات الدولة الليبية.
- يتوجب على أخصائي المعلومات التواصل وفتح آفاق التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بقطاع المعلومات والاستعانة بها فيما يتعلق بمواكبة التطورات الحديثة في قطاع المعلومات.
- العمل على عقد اللقاءات بين المشتغلين في مجال المكتبات والمعلومات.
- عقد الملتقيات التعريفية لغرض نشر وتعزيز مجتمع المعلومات.
- ضرورة العمل على توعية أفراد المجتمع بأهمية وقيمة المعلومات من خلال إقامة الورش والندوات، وإطلاق برامج التوعية والبرامج التنافسية في مجال القراءة.





قائمة المصادر:

1. Yan Quan Liu The Impact of National Policy on Developing Information Infrastructure Nationwide Issues in P.R. China and the U.S. 62nd IFLA General Conference Proceedings.
2. Yahaya, D., Ejigbo, DS., Oladokun, BD (2019). An Overview of National Policy on Information in Nigeria. Inter. J. Acad. Lib. Info. Sci. 7(6): 166-173.
3. مراد، تامر حنفي. (2020). تصور مقترح لبناء سياسة وطنية للمعلومات كركيزة لتأسيس نظام وطني للمعلومات في جمهورية مصر العربية: ضرورة ملحة لتلبية احتياجات التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة. المجلة العربية للمعلومات وأمن المعلومات. مج1، ع1، ص83-164.
4. إبراهيم، خالد حسين. (2011). التخطيط الوطني للمعلومات: المفهوم وأسس التطبيق: متاح على <http://www.oradojitm.org.er/articleDetails.asp?ar>
5. قموح، ناجية. (2010). التخطيط الوطني للمعلومات ودوره في بناء السياسة الوطنية للمعلومات، مج3، ع2.
6. بيزان، حنان الصادق. (2004). التخطيط للبنية الأساسية لمجتمع المعلومات بالجمهورية الليبية: رؤية تحليلية. Cybrarions journal، ع4.
7. فضيل، أحمد مهدي. (د.ن) السياسة الوطنية للمعلوماتية في الجمهورية اليمنية وأثرها على التنمية. متاح على: <https://yemen-nic.info/upload/iblock/01cafe022a5d3668dc29d6af14c37eb5.pdf>
8. ضليحي، سوسن طه. (2011) دور السياسة الوطنية للمعلومات في تحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المرحلة الثانوية وطالباته: دراسة مسحية على تأثير الأغاني في القيم الفكرية لدى الشباب في مدينة جدة. اعلم السعودية، ع8، ص251-326.
9. حنفي، أية سالم احمد. (2014) النظام الوطني للمعلومات: دراسة حالة عن السياسة الوطنية للمعلومات في مصر، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة الفيوم، رسالة ماجستير.





10. سجلي، فهد بن مصطفى. (2010) السياسة الوطنية للمعلومات في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. المؤتمر الخامس للمكتبات والمعلومات. متاح على:

<http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php?t=15456>

11. نعيمة بن ضيف الله (2006). دور المكتبة الجامعية الجزائرية في إرساء قواعد النظام الوطني للمعلومات: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة 8 ماي 1945 بقالة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري-قسنطينة. متاح في:

<http://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/ABEN2332.pdf>

12. السعيد ، سلوى احمد. (2021). دور المكتبات الجامعية في تعزيز المواطنة الرقمية في ضوء التشريعات العربية لأمن المعلومات: المكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة نموذجا. المجلة العربية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج 8، ع 4.

13. محي الدين ، حسانه (2007) أهمية السياسات الوطنية للمعلومات في بناء مجتمع المعرفة. مجلة الملك فهد الوطنية. مج 13، ع 2.

14. حسن، النور حسن (20113). دور المكتبات الوطنية في بناء مجتمع المعرفة: دراسة حالة المكتبة الوطنية لجمهورية السودان، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج 48، ع 4.

15. أحمد ، عبد الفتاح قسم السيد بشير (2010) السياسات الوطنية للمعلومات وأثرها على فعالية النظم الآلية للمعلومات بالمكتبات الجامعية بولاية الخرطوم: دراسة تحليلية معمّر جميلة. قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه.

16. سعدون، حامد. ()

17. نعيمة بن ضيف الله (2006). دور المكتبة الجامعية الجزائرية في إرساء قواعد النظام الوطني للمعلومات: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة 8 ماي 1945 بقالة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري-قسنطينة. متاح في:

<http://bu.umc.edu.dz/theses/bibliotheconomie/ABEN2332.pdf>

18. الهوش، ابوبكر (2002). التقنية الحديثة في المكتبات والمعلومات نحو استراتيجيات عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، القاهرة، دار الفجر.





19. Adomi, E.E (2008). Library and information service

policies. Benin City: Osasu printing press.

20. (20) اللجنة الشعبية العامة (1989). القرار رقم (772)، 1989. تم الاطلاع بتاريخ 20023/4/6.

متاح في:

<https://lawsociety.ly/legislation/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%B1%D9%82%9%85772%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A91989%D9%85%D8%A8%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D9%84/>

21. الهيئة الوطنية للمعلومات (2022). مشروع مسودة قانون بشأن النظام الوطني للمعلومات.

<https://lawsociety.ly/legislation/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84/>

تاريخ الاطلاع 2022/3/12. / %D9%84

22. جميلة معمر. (2013) أرساء السياسة الوطنية للمعلومات: مكونات ومبادئ. مجلة المكتبات

والمعلومات. ص 32-48.

23. اللجنة الشعبية العامة (1989). القرار رقم (772)، 1989. تم الاطلاع بتاريخ 20023/4/6. متاح

في:

<https://lawsociety.ly/legislation/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%B1%D9%82%9%85772%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A91989%D9%85%D8%A8%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D9%84/>

24. اللجنة الشعبية العامة (1990) القرار رقم (4) إنشاء النظام الوطني للمعلومات. تم الاطلاع بتاريخ

2023/4/9. متاح على: <https://security-legislation.ly/ar/law/101056>





25. سهام العبادلة (2017). التخطيط الوطني للمعلومات في الجزائر. حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع22، ص409-442.

